

جبهته مادته لو من جهتها جميعا اما من جهة الصنعة  
فبان لا يكون على شكل من الاشكال الاربعية ولا يكون  
على ضرب ناخج واما من جهة المادة فبان يكون مفرد  
بانه كاذبه لكنها تشبه الحرف اما من جهة اللفظ  
فقال ان يقال الواجب لذاته اما يمكن الوجود فهو  
ممكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممكن قالوا  
جب اما يمكن العدم او ممكن وهذه القلبيات تنافض  
من جهة التقليل للفظ لانه ان اريد بلفظ الامكان  
انما هو الامكان العام فالواجب لذاته ممكن الوجود  
بهذا المعنى ولا يلزم منه ان يكون ممثلا ما فيه  
من المصانع وهي ان تجعل الاوسط ونفسه الاضمر  
نفس الاكبر يفيد بل اللفظ بموافقه مثل ان يقال كل انسان  
بشر وكل بشر متفكر فجعل الكبرى نفس المطلوب دفايق  
الانكار **قوله** الناقص اختاره عن ابن سقراط التام فان  
نه من العسا الفيزيات وقد تقدم انه في التمثيل خارجات  
عن القياس لقوله في تعريفه لزم عنها لذا يقال قول  
اخر وهو حكم علي كفي الي اخره قال السعد في شرح اسمه  
الشبهه اقول قد فسر الا سقراط بالحكم على كفي لوجوده  
في اكثر جزئياته وقالوا اكثر جزئياته لان الحكم لو كان  
موجودا في جميع جزئياته امر يكن استقرا بالقياس استقرا  
كذا قيل وفيه محنت لانه الحكم لو كان موجودا في جميع الجزئيات

فقد

يفيد وجد في اكثرها ضروقه وقد صرح الشيخ بان الاستقرا  
ينقسم الى تام وناقص والقياس المقسم الى ناقص  
وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقرا  
المعبد للظن دون العلم وفي تفسير صدر ساج ظاهر  
لان الاستقرا حجة موصلة الي التصديق الذي هو  
الحكم الكلي فانثبات الحكم هو المطلوب من الاستقرا  
لانثباته فكانه صدر اردوا ان اثبات المطلوب بالان  
سقرا هو اثبات الحكم حكم كلي لوجوده في اكثر الجزئيات  
والصحيح في تفسير ما ذكره الامام حجة الاسلام رضي الله  
عنه وهو عبارة عن تفصيل لتوضيح امور جزئية  
ليحكم بها على امري كالتشمل تلك الجزئيات وهو المتوافق  
الحلام الغرالي حيث قال في الاخره فراجع **قوله** استقرا  
بما شأنا معدنا وصوره القياس هكذا كل حيوان اسما  
انسان او بهيمة او طير وكل انسان و بهيمة وطير  
متحرك فكله الاصل عند المصنف فالصغرى كاذبة  
لان الحيوانات لا يتحصر فيما ذكره من الاقسام فربما  
ان يكون من الحيوانات الحارسة الخارجة عن هذه الاقسام  
من حاله اذ لا يتحرك فكله الاصل عند المصنف كالتمساح  
النهي من دفايق الافكار في المنطق **قوله** وهو اثبات  
حكم واحد في جزئياته بالاختار قال السعد في شرح الشبهه  
له فسر والتشبهه بالثباته في جزئياته في جزئيات